6 تمويل الحكومة المحلية

تكمن الموارد المالية في جوهر الحكومة المحلية الفعالة والمستقلة. وإذا حُرمت السلطات المحلية من التمويل الكافي، فلن تتمكن من أداء مهامها. تدور الشؤون المالية المحلية عادةً حول أربعة أمور رئيسية: (1) إيرادات السلطات المحلية؛ (2) الميزانية؛ (3) النفقات؛ (4) الضوابط الداخلية والخارجية للحيلولة دون ضعف الإدارة المالية وتصحيحها، بما في ذلك الفساد.

إيرادات السلطات المحلية

في ضوء المسؤوليات المُسندة للحكومة المحلية (انظر صحيفة الوقائع رقم 4)، فإن المبدأ الأساسي هو أن "الأموال تتبع الوظائف".تقوم السلطات المحلية بجمع الضرائب ورسوم الخدمات، وتتلقى أيضًا تحويلات من الحكومة المركزية.ومن الأفضل للسلطات المحلية أن تجمع بنفسها الإيرادات اللازمة لتمويل مهامها قدر الإمكان.وهذا يعزز الاعتماد على الذات، والذي يُعد بدوره عنصرًا أساسيًا للمساءلة والإدارة المالية الجيدة.ومع ذلك، لا تتمتع جميع السلطات المحلية بإمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية نفسها التي يمكنها من خلالها جمع الإيرادات الضريبية.وفي الوقت نفسه، يحق لجميع مواطني أي بلد الحصول على مستوى مماثل من الخدمات، أو على الأقل "حد أدنى" مماثل.ومن ثم ينبغي تقاسم الإيرادات التي يتم جمعها على المستوى الوطني بين السلطات المحلية وفقًا لاحتياجات كل منها.

رفع الإيرادات الخاصة

وبما أن ديمقراطية الحكومة المحلية تهدف إلى السماح للمواطنين المحليين بالتعبير عن خياراتهم المفضلة فيما يتعلق بالخدمات التي يتلقونها، فإنهم سيحملون السياسيين والإداريين المسؤولية عن الضرائب التي يدفعونها والخدمات التي طلبوها وحصلوا عليها. ولكن عندما تتلقى سلطة محلية الجزء الأكبر من إيراداتها من الحكومة المركزية، لا تخضع للمساءلة أمام المجتمع المحلي، وتحدث الخسائر وتتبدد الموارد. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، كانت السلطات المحلية، التي تتلقى كل إيراداتها تقريبًا من خلال التحويلات الفيدرالية، متهمة في كثير من الأحيان بالإنفاق المتهور والفاسد.

الضرائب العقارية هي الضريبة المحلية الأساسية المستخدمة في جميع أنحاء أفريقيا. وتشمل الضرائب الأخرى ضرائب الترفيه (على تذاكر السينما أو الرياضة، على سبيل المثال)، في حين يتم الحصول على المزيد من الإيرادات من إصدار التراخيص المختلفة، مثل تراخيص المركبات. عندما توفر السلطة المحلية الكهرباء والمياه والصرف الصحي وإزالة القمامة، فإن رسوم المستخدم مقابل هذه الخدمات يمكن أن تحقق إيرادات كبيرة. ففي جنوب أفريقيا، تقوم معظم البلديات بجمع الجزء الأكبر من دخلها من خلال رسوم استخدام الكهرباء والمياه.

إيرادات الحكومة المحلية من مصادرها الخاصة

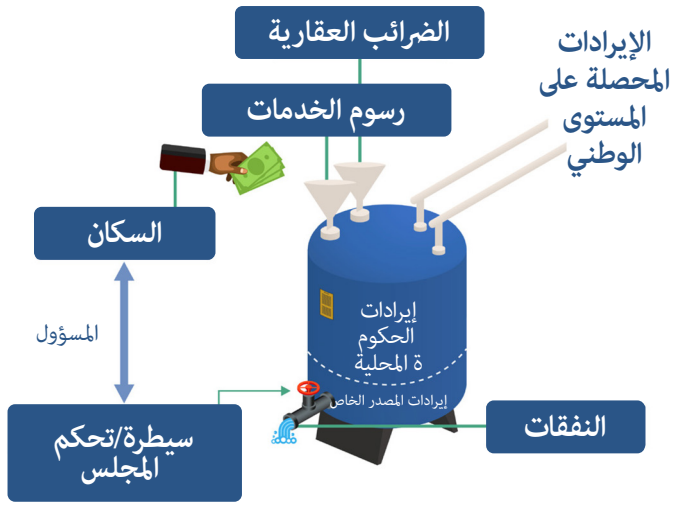

UNIVERSITY of the WESTERN CAPE

DULLAH OMAR INSTITUTE FOR CONSTITUTIONAL LAW, GOVERNANCE AND HUMAN RIGHTS

Hanns Seidel Foundation

South African Research Chair in Multilevel Government, Law and Development

التحويلات من الحكومة المركزية

عادةً ما تكون الإيرادات التي يمكن للحكومات المحلية جمعها أقل من أن تغطي جميع نفقات الخدمات التي يجب أن تقدمها والوظائف التي يجب أن توفرها. وبالتالي، هناك فجوة كبيرة في التمويل بين الإيرادات الخاصة والتزامات النفقات، ويعتمد حجمها على حجم الإيرادات التي يمكن لكل سلطة محلية جمعها من قاعدتها الاقتصادية. ومن ثم تسد الحكومة المركزية فجوة التمويل، ما يضمن وجود حد أدنى من الخدمات التي يجب على جميع السلطات المحلية تقديمها. وقد تقدم الحكومة المركزية أيضًا منحًا مشروطة بهدف تنفيذ البرامج الوطنية، مثل بناء الطرق.

غالبًا ما يكون من الصعب اتخاذ القرار بشأن مقدار الأموال التي ينبغي تحويلها إلى جميع الحكومات المحلية، وكيفية تقسيم هذا المبلغ من المال بين الحكومات المحلية المختلفة. وفي زيمبابوي، يجب تحويل ما لا يقل عن 5 في المائة من الميزانية الوطنية إلى جميع المقاطعات ومجالس المدن الكبرى والسلطات المحلية. إن النهج المعتاد هو أن تحدد الحكومة المركزية المبلغ، وغالبًا ما يكون ذلك مع توفير بعض المعطيات حول احتياجاتها من الحكومة المحلية. إن الطريقة الأكثر إنصافًا لتوزيع التحويلات بين الحكومات المحلية تستخدم عدداً من العوامل، التي يتم جمعها في صيغة معينة. ويكفل هذا أن المبلغ الذي تحصل عليه كل سلطة محلية لا يخضع للتلاعب السياسي، بل يتم تحديده وفقًا لاحتياجاتها.

التحويلات الوطنية إلى الحكومة المحلية

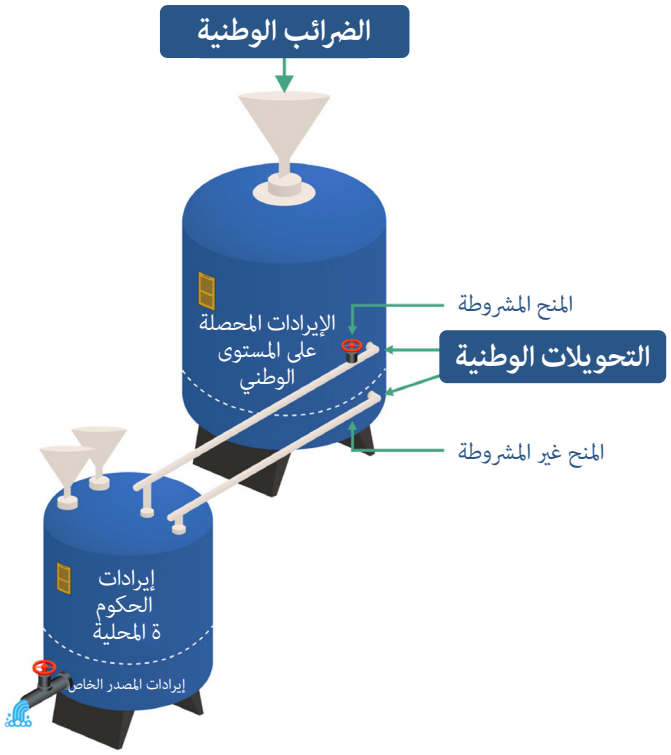

الميزانية

يعد اعتماد الميزانية السنوية من أهم القرارات التي يتخذها المجلس المنتخب للسلطة المحلية كل عام. فهو يحدد أولويات الإنفاق (أي الخدمات سيتم توفيرها وعلى أي مستوى سيتم تقديمها)، وكيفية تمويلها.

وفي بلدان مثل جنوب أفريقيا، حيث تتمتع السلطات المحلية بقدرٍ من الحكم الذاتي، يتخذ المجلس القرار النهائي. وفي بلدان أخرى، مثل بوتسوانا، يجب أن تتم الموافقة على الميزانية من طرف الوزارة المسؤولة عن الحكومة المحلية، وهي عملية تقوض المساءلة المحلية.

بصفة عامة، لا يجوز للسلطات المحلية إدارة ميزانيات بها عجز، ما يعني أنها يجب أن تكون متوازنة وأن يتناسب دخلها المتوقع عمليًا مع نفقاتها المتوقعة والمخطط لها. لكن هذا يثير تساؤلات حول سلطات الاقتراض التي يتمتع بها المجلس: هل يستطيع اقتراض الأموال لتحقيق التوازن في الميزانية؟ وفي هذا الصدد، كثيرًا ما يجري التمييز: قد لا يتم اقتراض الأموال لتغطية النفقات الجارية، ولكن يمكن تقديم القروض لدفع تكاليف مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل. في معظم البلدان، تضع الحكومة المركزية شروطًا صارمة للغاية بشأن الوقت الذي يجوز فيه للسلطة المحلية الاقتراض.

ميزانية متوازنة

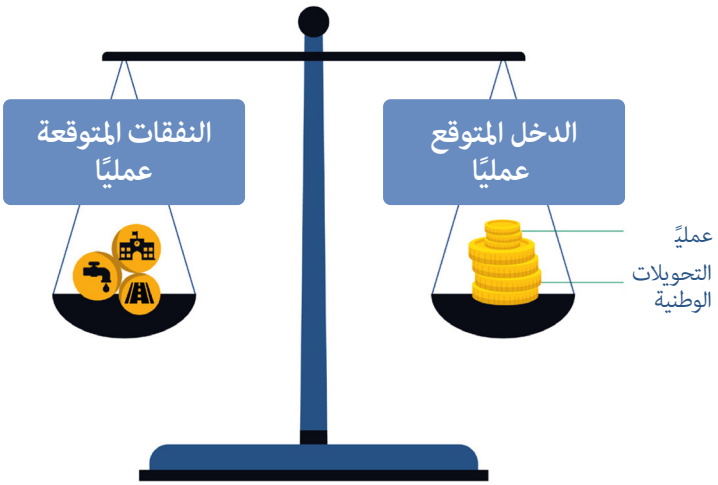

النفقات

في معظم البلدان الأفريقية، لا تزال آفة سوء إدارة الشؤون المالية والفساد حاضرة على الدوام، وتدور في الغالب حول قرارات الإنفاق. كيف يتم معالجة هذه المشكلة؟ يجب أن يتم إنفاق الإيرادات التي تكتسبها الحكومات بشق الأنفس وفقاً للمبادئ التالية:

- يجب أن تنفذ النفقات الميزانية. لا يجوز تكبد النفقات في غير الأغراض المحددة في الميزانية، ولا يجوز صرفها إلا على المبالغ المخصصة في الميزانية.
- يجب أن تتبع القرارات المتعلقة بالإنفاق العملية الصحيحة، ويجب أن تمتثل للقواعد واللوائح المقررة المتعلقة بشراء السلع والخدمات على وجه الخصوص. وبالتالي قد لا تكون النفقات غير منتظمة.
- يجب استخدام النفقات لأغراض إنتاجية؛ ومن هنا جاءت القاعدة ضد النفقات غير المثمرة وغير المبررة.

عندما تتمتع الحكومة المحلية بقدرٍ من الاستقلالية، يتخذ المجلس القرارات النهائية بشأن النفقات. وفي بعض البلدان، لا تتمتع الحكومات المحلية بالثقة في اتخاذ مثل هذه القرارات، ما يتطلب موافقة الحكومة المركزية على قسط هام من النفقات.

ضوابط النفقات

المجلس المنتخب ديمقراطيًا هو الهيئة الأساسية المكلفة بضمان إدارة الشؤون المالية للسلطة المحلية على النحو المناسب. ويجب عليه التأكد من تحصيل كافة الضرائب والرسوم المستحقة؛ وأن يتم صرف النفقات وفقًا للقواعد العامة للمشتريات؛ فضلًا عن اتباع القواعد الأساسية للميزانية المتوازنة. ومع ذلك، قد تفشل هذه الهيئة في تنفيذ هذه المهمة على النحو المناسب نتيجة لافتقار المسؤولين إلى المهارات والقدرات اللازمة، أو بسبب سوء إنفاق إيرادات البلدية الناجم عن الفساد. ويمكن معالجة هذه المسألة بما يلي:

- يجب أن تتسم الموارد المالية للسلطة المحلية بالشفافية، حتى يتمكن المجتمع المدني من استجواب المجلس ومحاسبته.
- وقد تم إنشاء مؤسسة هامة من شأنها ضمان الشفافية والمساءلة ألا وهي المراجع العام للحسابات. يقوم هذا المكتب بالتحقق مما إذا كانت الإيرادات قد تم تحصيلها وفقًا للقانون وكيفية إنفاقها. ويقدم تقاريره إلى كل من المجلس والحكومة المركزية، ويجب على كليهما التصرف بناءً على توصياته.
- كما قد تتخذ الحكومة المركزية إجراءات تتعلق بالإشراف، على النحو المبين في صحيفة الوقائع رقم 7.
- وقد تكون هناك أيضًا هيئات دستورية أخرى، مثل أمين المظالم أو لجنة مكافحة الفساد، التي يمكنها التحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء الإدارة والفساد.

UNIVERSITY of the WESTERN CAPE
DULLAH OMAR INSTITUTE FOR CONSTITUTIONAL LAW, GOVERNANCE AND HUMAN RIGHTS
Hanns Seidel Foundation
South African Research Chair in Multilevel Government, Law and Development